مدى التزام المصارف بمعايير لجنة بازل في قياس المخاطر المالية بما يحسن جودة التقارير المالية دراسة تحليلية في مصارف عراقية مختارة

The Extent of Commitment Banks with Basel Committee Standards (III) in Measuring Financial Risks to Improve the Quality of Financial Reports

د. زاهدة علي ياسين*

[1] *الجامعة التقنية الشمالية، العراق،* Ali.zohar114@yahoo.com

الاستلام: 2019/04/03 القبول: 2019/05/28 النشر: 2019/06/01

ملخص: إن الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة والتحرير المالي وما يرتبط به من تكامل للأسواق وحرية حركة رأس المال يجعل قضية الاستقرار المالي على رأس قائمة اهتمامات البلدان. إن مسألة الرقابة المصرفية ذات أهمية كبيرة.تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في أوائل السبعينيات، والتي تسعى من خلال تقاريرها إلى تعزيز صلابة الاستقرار المالي وتحقيق الانسجام في الأنظمة والممارسات التنظيمية الوطنية.هدفت الدراسة إلى عرض مدى التزام المصارف العراقية بمعايير لجنة (بازل*III*) في قياس المخاطر المالية بما يحسن جودة التقارير المالية وما تعكسه من معلومات للمستخدمين والعملاء. وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات منها انه يشكل حجم الاحتفاظ بالنقدية في جميع المصارف زيادة تتخطى حجم الودائع ذاتها مما يشير إلى ضعف الموارد الاستثمارية للبنك فيما يؤثر علي الأداء التشغيلي مما يشكل وجود ملائمة وحد أمان للمعلومات المحاسبية إذا ما تم استخدامها بصورة تنبؤية وإن كانت تشير إلي ضعف القوة الاستثمارية للمصارف وعدم تشغيل أموال المودعين بطريقة جيدة.

الكلمات المفتاحية: لجنة بازل، مقررات بازل، كفاية رأس المال، المخاطر المصرفي، الإستقرار المصرفي.

رموز **jel**: G21، G32

Abstract:

Thi The increasing trend towards the application of globalization and financial liberalization and its associated market integration and free movement of capital make the issue of financial stability a top priority for countries. The Banking Control Committee was established in the early 1970s and, through its reports, seeks to strengthen the rigidity of financial stability and harmonize national regulatory systems and practices. The study aims at presenting the extent to which the Iraqi banks comply with Basel III standards in measuring financial risks, which improves the quality of financial reports and the information they reflect to users and customers. The conclusions of the study is the weakness of the investment resources of the bank while affecting the operational performance, which is the existence of a suitable security unit for accounting information if it was used predicatively, but it refers to the weakness of the investment power of banks and the operation of depositors funds in a good way.

s study aims at highlighting the role played by green marketing in supporting the social responsibility of economic enterprises as they have common objectives that serve the interests of societies. The descriptive approach was used to inform the theoretical aspect of corporate social responsibility, green marketing and analysis to highlight the effect of green marketing on supporting the corporate social responsibility.

The study concluded that green marketing enterprises can effectively support their social responsibility. As it found the hypothesis and considered green marketing as a vital approach to support social responsibility in the enterprises, to the green marketing mix supports corporate social responsibility through all of its elements (green product, promote, pricing and green distribution).

Keywords: The Basel Committee, the decisions of the Basel, capital adequacy, banks, banking risks, banking stability.

(JEL) Classification : G21, G21.

* **المؤلف المراسل:** زاهدة علي ياسين، الإيميل: Ali.zohar114@yahoo.com

1. المقدمة

يعبر عن التزامات المصارف العراقية بحالة من السمعة التي تعمل على الحد من توافر رأى عام سلبي عن نشاط المصرف، الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على المصارف الأخرى، نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لهذه النظم، و كذلك يشار إليها بدرجة القدرة المالية ودرجات السيولة التي يحتفظ بها المصرف كحد أدني من المخاطر، ويضاف إلي ذلك درجة استجابة المصرف لأداء الخدمات المصرفية لعملائه بدرجات أقل من درجات الكفاءة المطلوبة. (***Belén,et al, 2016***)

وتتعلق مخاطر عدم الالتزام بالتطورات غير المواتية نتيجة الانعكاس على ظروف عدم التأكد عند حدوث تغيرات ذات أثر سلبي علي المصرف,(***Rasheed, 2014***) مما ينتج عنها مجموعة المخاطر المتعلقة بالسوق، وهي مخاطر تغير أسعار الفائدة، أو مخاطر تغير أسعار الصرف، أو مخاطر تغير أسعار السوق. (***2012,Omar***).

أن المخاطر ذات التأثير المرتفع علي سمعة المصرف هي تلك المخاطر المتعلقة بالتشغيل المصرفي. والمرتبطة بإدارة الخدمات المصرفية، أو تتعلق بالكفاءة الوظيفية تجاه العملاء، ولكن تبقي مخاطر توفير السيولة للعملاء، ومخاطر العمليات التشغيلية، والمخاطر القانونية، والمخاطر الإستراتيجية في عدم توصيل المنتج المالي إلى العميل بكفاءة نتيجة تدخلات سياسية من الدولة في النظام النقدي، وأسعار الفائدة؛ تبقي المخاطر الأهم لعدم الالتزام المصرفي تلك التي تتعلق بسمعة المصرف بدرجة عالية.

1.1 مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في مدي الحاجة إلى بيان هل يؤدي تطبيق متطلبات(بازل III) بشأن قياس المخاطر المصرفية إلى تحسين جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بغرض القياس والتحقق من الحد الأدنى من هذه المخاطر وفقاً لما تقرره هذه المعايير،بما يحسن جودة التقارير المالية ، وما تعكسه من معلومات للمستخدمين والعملاء.

2.1 هدف البحث:

هدف البحث يكمن في عرض مدى التزام المصارف العراقية بمعايير لجنة (بازلIII) في قياس المخاطر المالية بما يحسن جودة التقارير المالية وما تعكسه من معلومات للمستخدمين والعملاء.

3.1 أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال إبراز دور معايير لجنة بازل (III) في تحقيق الجودة المطلوبة والإخبار عن مخاطر السمعة المصرفية من خلال ضبط مستوي هذه المخاطر لاسيما المتعلقة بأعمال التشغيل والسيولة التي أكدت عليها هذه المعايير ، ويعتقد الباحث أن ذلك يتم من خلال الخطوات الآتية:

- التعريف بالمخاطر التي تتعلق بالسمعة المصرفية والالتزام المصرفي.
- التعرف علي توصيات لجنة بازل III بشأن ضمان الحد الأدنى من هذه المخاطر .
- إعطاء أهمية نسبية لكل عنصر من هذه العناصر بحيث يكون مجموع هذه العناصر هي القيمة القصوى لمؤشر الإفصاح.
- قياس مستوي الإفصاح الفعلي عن هذه المخاطر في القوائم المالية المصرفية.

4.1 فرضية البحث

يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لمتطلبات الإفصاح لمعايير بازل III في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف العراقية.

5.1 مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع وعينة البحث فيما يلي:

- **مجتمع البحث:** يتمثل في كافة المصارف التي تعمل تحت مظلة البنك المركزي العراقي والتي تلتزم بعرض وصياغة قوائمها المالية ونتيجة أعمالها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ولجنة معايير بازل.
- **عينة البحث** : تم اعتماد أسلوب دراسة الحالة في اختيار عينة الدراسة حيث تتمثل عينة البحث في عدد من المصارف العاملة في البيئة العراقية حيث يتبع الباحث منهج تفريغ المضمون في الحصول علي المحتوي الملائم من تلك المعلومات المحاسبية لتحقيق الفرضية المشار إليها وهي المصارف الآتية:
- مصرف بغداد :
- مصرف الشمال :
- مصرف آشور
- مصرف الأهلي العراقي
- مصرف التنمية الدولي

6.1 : أسلوب البحث: يتمثل أسلوب البحث في المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الإطلاع على الكتب والأبحاث العلمية المنشورة فيما يتعلق بالإطار النظري وتم اعتماد المنهج التحليلي لاختبار مدى صحة فرضية البحث يستخدم البحث بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وذلك للتثبت من جودة الإفصاح المحاسبية للقوائم المالية في عينة البحث في الفترة الحالية قبل تطبيق متطلبات (بازل III) للرقابة علي المصارف وكذلك في الفترة المأمولة بعد تطبيق متطلبات بازل المشار إليها، ثم قياس مدي تغير تلك الجودة في كلا الفترتين حتى يمكن تحقيق هدف البحث والإجابة علي التساؤل: هل يؤدي تطبيق متطلبات(بازل III) بشأن قياس المخاطر المصرفية إلى تحسين جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ؟

2. مقررات لجنة بازل للعمل المصرفي

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة مقررات للرقابة على المصارف فيما سميت بمقررات لجنة (بازل I) وكانت بشأن ملائمة (كفاءة) رأس المال في البنوك، حيث كانت هذه المقررات التي عرفت باتفاقية بازل الأولى سنة 1988؛ فوضعت هذه الاتفاقية معيار موحد لكفاية رأس المال بالبنوك يغطي مخاطر الائتمان المصرفية، ثم كان هناك تعديل على هذه المقررات في العام 1999 – دون تغيير لمعدل كفاية رأس المال – حيث أن هذا التعديل أوجب تغطية معدل كفاية رأس المال لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. (***عبد الصمد، 2008***) وأصدرت لجنة بازل اتفاقية (بازل II) في أواخر عام 2004 تعديلاً يتضمن أن يغطي معدل كفاية رأس المال كلاً من مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل (***2004,*** Basel ***Committee***) كان من إضافات لجنة بازل III معيار الرافعة المالية كمعيار جديد وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى, يجب ألا تقل هذه النسبة عن 3%.

جدول متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III

	الشريحة الأولى	الزيادة في الشريحة الاولى بمقدار 1.5%	الشريحة الثانية	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى لرأس المال من حقوق المساهمين	4.50%	6.00%	2%	8%
رأسمال التحوط (هامش التحوط)	2.50%			
حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية	2.5% - 0%			
الحد الأدنى + رأسمال التحوط	7%		8.50%	10.50%
بازل 2	2%		4%	8%

المصدر(مصبح, 2018: 52)

يتبين من خلال الجدول السابق أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة راسالمال الأولي من2 % إلى 4.5 % مضاف إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية وفق لاتفاقية بازل(II) نسبته 2.5 % من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع 7%، بالإضافة إلى رفع معدل ملائمة رسالمال إلى 10.5 بدلاً من 8% مما يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رؤوس أموال إضافية للوفاء بهذه المتطلبات.

جدول مراحل تنفيذ مقررات بازل (III)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الادنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	3.50%	4.00%	4.50%	4.50%	4.50%	4.50%	4.50%
هامش التحوط لرأس المال				0.36%	1.25%	1.88%	2.50%
الحد الادنى لحقوق المساهمين + رأس مال التحوط	3.50%	4.00%	4.50%	5.13%	5.75%	6.38%	7.00%
الحد الادنى لرأس مال الفئة 1	4.50%	5.50%	6.00%	6.00%	6.00%	6.00%	6.00%
الحد الأدنى من اجمالي رأس المال	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%
الحد الادنى لأجمالي رأس المال + راس مال التحوط	8.00%	8.00%	8.00%	8.63%	9.25%	9.88%	10.50%

المصدر(مصبح, 2018: 57)

3. المخاطر المصرفية

تتعرض المؤسسات المصرفية على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر منها:

1.3 المخاطر المالية

1. **مخاطر السيولة:** هي المخاطر التي تؤدي خسارة المنشأة المالية (المصرف) نتيجة عدم مقدرته على الوفاء بألتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسب عدم توفر السيولة الكافية لمقابلة هذه الالتزامات. (اميرة,2017: 9).
2. **المخاطر الإتمانية:** يعتبر هذا النوع من المخاطر الكثر تأثيرا على عمل البنك لارتفاع الوزن النسبي لمحفظة القروض داخل المركز المالي للبنوك اذا تتراوح بين 50%إلى 65 % كذلك الوزن النسبي لها في تحقيق الإيرادات المباشرة وغير المباشرة للبنك. (خديجة ونيرمان,2014: 41)
3. **مخاطر السوق:** ينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة للتغيرات السريعة في أحوال السوق وينقسم هذه المخاطر إلى:

- **مخاطر أسعار الفائدة:**تنشأ هذه المخاطر بسبب التغيرات المعاكسة في أسعار الفائدة في السوق.
- **مخاطر تقلبات أسعار الصرف:** ينتج هذا النوع نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات, مما يستوجب دراسة شاملة عن أسباب تقلبات الأسعار. (غانية, 2015: 12)

2.3 المخاطر غير المالية

1. **المخاطر التشغيلية:**وهي المخاطر الناتجة عن الأحداث الخارجية أو عدم التكييف أو بسبب ضعف الإجراءات والخسائر الناتجة عن ضعف الأنظمة الداخلية, وتعتبر المخاطر التشغلية ومعالجتها امراً في غاية الأهمية بالنسبة للبنوك مما يتسوجب معالجتها وتحليل العوامل المؤثرة بها خاصة بعد استخدام التقنية وعولمة الخدمات المصرفية. (***مصبح,2018: 39***)

2. **المخاطر القانونية**: هي المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة نقص في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا, وقد يحدث سهوا عند قبول مستندات ضمانات العملاء والتي يتضح لاحقا انها غير مقبولة قانونا.(***غانية, 2015: 13***)

3. **المخاطر الإستراتيجية:** هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأسماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع الخاص.(غانية,2015: 13)

4. **مخاطر السمعة :** تنشأ بسبب الفشل في التشغيل أو عدم التلاؤم مع القوانين والقواعد، أو تتجه نحو مصادر أخرى، و تلحق هذه المخاطر ضررا كبيرا بالمصرف باعتبار أن طبيعة عملة تتطلب الحفاظ على ثقة المودعين والمقترضين، وبصفة عامة السوق بكامله. (خديجة ونريمان,2014: 45)

وتختلف اتفاقية بازل الأولى عن اتفاقية بازل الثانية في أن الاتفاقية الأولى حددت طريقة نمطية معينة لتقييم مخاطر الائتمان، أما الاتفاقية الثانية فقد سمحت للبنوك بالاختيار بين عدة طرق لتقييم مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، وأبقت على تعديلات عام 1999 بشأن تغطية رأس المال لمخاطر السوق، وقد أضافت اتفاقية بازل الثانية إلى دعامة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال دعامتين هما المراجعة الرقابية وانضباط السوق. (***عبد الصمد، 2008***)

ثم حددت اتفاقية (بازل (III في سنة عام 2012، والتي لم تلغي اتفاقية بازل II ، ولكنها عدلت على مكونات نسبة كفاية رأس المال، وأضافت بعض المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة، وبسبب الأثر الكبير لهذه التعديلات والمعايير الجديدة على البنوك فقد أتاحت اتفاقية (بازل III) فترة زمنية تمتد من عام 2012 حتى عام 2019 لتقرير الالتزام النهائي بمقرراتها، ويستعرض الباحث مجموعة المخاطر وفقا لاتفاقية بازل الثالثة فيما يلي: (***2014,Guoxiang ;2015,Georgios L***) إلزام البنوك بتحصين نفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وذلك بالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة، أو تدخل البنك المركزي، أو من الحكومة قدر ما أمكن، و تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل(III) إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة

- تقر مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعملياته من خلال فرض متطلبات رأس مال، إضافية إلى

المخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

- تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي Ratio Leverage وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

- يهدف المحور الرابع إلى التحوط من إتباع المصارف سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

- يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولةLCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الأتمانية	صافي أعباء القروض / اجمالي القروض
	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض
	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي القروض
	الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول
	سلم الأستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الاصول
	الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم
	الاصول الحساسة - الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية
	إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	إجمالي الاصول / اجمالي العاملين
	مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	حقوق المساهمين / إجمالي الاصول
	الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة
	القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر (غانية, 2015 :14)

وبالتالي يؤكد الباحث علي التغيرات الهامة حسب مقررات لجنة (بازل III) تتلخص فيما يلي: (bis.org ***(2011,.et al&Maximilian)***

- إلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال وتعديل حدود نسبة كفاية رأس ابتداء من عام 2013 ولغاية عام 2018 من خلال الآتي :
- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر RWA إلى الشريحة الأولى للأسهم من 2% إلى 4.5% وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر للأسهم العادية والإضافية من 4.5% إلى 6%.
- إضافة رأس مال لغرض التحوط إلى نسبة كفاية ورأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغرض التحوط 10.5% ويستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح .
- رفع رأس المال الإضافي المعاكس لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من صفر% إلى 2.5%.
- إضافة معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك وهي الآتي :
- نسبة تغطية السيولة وتمثل نسبة الأصول المرتفعة السيولة (حسب تعريف بازل III) إلى صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة خلال 30 يوم ويجب ألا تقل عن 100% .
- نسبة صافي التمويل المستقر وتمثل نسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه الأصول، ويجب أن لا تقل عن 100%
- أضاف بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية ويتمثل في الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب ألا تقل عن 3%.

ويعتبر قياس هذه المخاطر الإفصاح عنها بمثابة إظهار كافة المعلومات عنها وعن مسبباتها، وإظهار مدي تنفيذ مقررات لجنة بازل الثالثة مما يحقق الالتزام الحسن المنشود للمصرف ويعمل علي ضمان جودة التقارير المصرفية ، والتي قد تؤثر في موقف متخذ القرار ومستخدمي هذه القوائم، من هنا تظهر الحاجة لقياس مستوي الإفصاح عن هذه المخاطر بدقة.

3.الجانب العملي

سادساً: عرض لبيانات تفريغ المحتوي: حيث يستعرض الباحث مؤشرات تحقيق بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تحقق جودة الإفصاح وتتمثل فيما يلي:

- **مؤشرات قياس ملائمة محتوي المعلومات المحاسبية :**ويعبر عنها الجدول التالي رقم (1-3)

جدول (1-3): مؤشرات قياس درجة ملائمة المعلومات المحاسبية سنة 2016

اسم المصرف	مصرف بغداد	آشور الدولي	الأهلي	الشمال	التنمية الدولي
نسب السيولة					
النقود إلى إجمالي الودائع	0.686	1.514	1.906	0.684	0.832

القروض إلى إجمالي الأصول	0.162	0.141	0.199	0.039	0.434
نسب التشغيل					
الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	0.007	0.001	0.010	0.185	0.00
الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع	0.174	0.101	0.770	1.252	0.916
الاستثمارات +الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع	0.181	0.102	0.780	1.437	0.916
نسب الرافعة المالية					
إجمالي الودائع / (رأس المال + الاحتياطيات)	2.981	0.359	0.620	0.561	1.221

- **مؤشرات قياس مدي التمثيل الصادق للبيانات المحاسبية:** ويعبر عنها الجدول التالي رقم (2-3).

جدول (2-3) مؤشرات مدي التمثيل الصادق للبيانات المحاسبية سنة 2016 **القيمة بالألف دينار عراقي**

اسم المصرف	مصرف بغداد		آشور الدولي		الأهلي		الشمال		التنمية الدولي	
القيم بالالف دينار	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016
جملة الموجودات	1,479,042,593	1,200,424,117	407,730,097	374,710,708	592,231,994	578,847,033	800,742,392	603,720,601	792,954,700	654,596,192
الموجودات غير المتداولة	153,375,206	157,519,795	29,257,802	14,562,590	44,839,620	83,831,233	74,405,023	59,806,981	82,419,540	77,214,259
الموجودات المتداولة	1,325,667,387	1,042,904,322	378,472,295	360,148,118	547,392,374	495,015,800	726,337,369	543,913,620	710,535,160	577,381,933
المطلوبات المتداولة المطلوب - المطلوب الأخرى ومخصصات الضرائب	878,665,867	827,926,225	120,626,918	105,338,179	320,527,263	279,588,032	471,626,636	298,028,591	488,726,413	364,862,295
رأس المال العامل	447,001,520	214,978,097	257,845,377	254,809,939	226,865,111	215,427,768	254,710,733	245,885,029	221,808,747	212,519,638
التغير في رأس المال العامل		232,023,423-		3,035,438-		11,437,343-		8,825,704-		9,289,109-
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		250,900,641-		7,668,572-		68,501,180		153,020,367-	127,733,516-	127,733,516-

- **مؤشرات قياس القابلية للتحقق:** ويعبر عنها الجدول التالي رقم (3-3).

جدول (3-3) قياس القابلية للتحقق سنة 2016

اسم المصرف	مصرف بغداد	آشور الدولي	الأهلي	الشمال	التنمية الدولي
نسبة تكلفة النشاط					
مجموع مصروفات العمليات المصرفية / إجمالي الودائع	0.03	0.05	0.05	0.02	0.04
مجموع مصروفات العمليات المصرفية / الإيرادات	0.27	0.13	0.18	0.12	0.27
إجمالي القروض إلى حقوق الملكية والأرباح المحتجزة	0.60	0.21	0.40	0.08	1.04
نسب الربح					
إجمالي الأرباح المحققة / رأس المال المدفوع	0.11	0.06	0.11	-0.08	0.08
الأرباح الصافية بعد التوزيع / رأس المال المدفوع	0.08	0.06	0.09	-0.08	0.07
إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول	0.06	0.09	0.08	0.06	0.06
العائد على الأصول (صافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول)	0.02	0.04	0.05	-0.04	0.03
صافي الربح إلى إجمالي الأصول	0.02	0.04	0.04	-0.04	0.03
معدل العائد على القروض	0.53	3.38	0.35	0.12	0.15

- **مؤشرات قياس القابلية للمقارنة:** ويعبر عنها الجدول التالي رقم (4-3).

جدول (4-3) قياس القابلية للمقارنة سنة 2016

اسم المصرف	مصرف بغداد	آشور الدولي	الأهلي	الشمال	التنمية الدولي

نسب كفاية رأس المال					
الأمان المصرفي (حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول)	0.24	0.67	0.50	0.51	0.42
رأس المال إلى الودائع	0.32	2.64	1.54	1.75	0.80
رأس المال إلى إجمالي الأصول	0.21	0.67	0.43	0.50	0.38
هامش الربح الصافي	1.02	3.13	2.95	-0.88	1.48
العائد على حقوق الملكية	0.07	0.06	0.08	-0.07	0.06

سابعاً: نتائج التحليل المالي للعينة البحث: يوضح الباحث من خلال العرض التالي التحليل المالي لعناصر تحقيق جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الوضع الحالي والوضع المأمول بعد تطبيق متطلبات لجنة بازل للرقابة علي المصارف. (بازل III) **وتمثل فيما يلي:**

- **تحليل مدي ملائمة محتوي المعلومات المحاسبية :** تشير الملائمة إلى القدرة علي إحداث تغيير في القرارات التي تتخذ من قبل المستخدمين لهذه القوائم فمن المفترض أن تحدث المعلومات المحاسبية فروق في اتخاذ القرارات من خلال قيمتها التنبؤية، ويتبين من وضعها الحالي بالنسبة لعينة البحث ووضعها المأمول بعد تطبيق متطلبات لجنة بازل من خلال ما يلي:
- **التحليل المالي لمدي ملائمة محتوي المعلومات المحاسبية في الوضع الحالي:** وذلك قبل تطبيق متطلبات بازل III وهو ما يعبر عنه بالجدول التالي رقم (5-3)

جدول (5-3) تحليل ملائمة المعلومات المحاسبية في الوضع الحالي سنة 2016

اسم المصرف	نسب السيولة	النقود إلى إجمالي الودائع	القروض إلى إجمالي الأصول	
مصرف بغداد		0.69	0.16	
آشور الدولي		1.51	0.14	
الأهلي		1.91	0.20	
الشمال		0.68	0.04	
التنمية الدولي		0.83	0.43	
	نسب التشغيل	الاستثمارات إلى إجمالي الودائع	الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع	الاستثمارات +الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع
مصرف بغداد		0.01	0.17	0.18
آشور الدولي		0.00	0.10	0.10
الأهلي		0.01	0.77	0.78
الشمال		0.18	1.25	1.44
التنمية الدولي		0.00	0.92	0.92
	نسب الرافعة المالية	إجمالي الودائع / (رأس المال+الاحتياطيات)		
مصرف بغداد		2.98		
آشور الدولي		0.36		
الأهلي		0.62		
الشمال		0.56		
التنمية الدولي		1.22		

من خلال الجدول السابق يتبين حجم الاحتفاظ بالنقدية في جميع المصارف كبير جدا يتخطي حجم الودائع ذاتها مما يشير إلى ضعف الموارد الاستثمارية للبنك فيما يؤثر علي الأداء التشغيلي حيث تظهر أعلي نسبة للائتمان النقدي والاستثمارات مقارنة بالودائع في مصرف الشمال تبلغ 143% ، يليه مصرف التنمية (91.6%) يليه المصرف الأهلي العراقي حيث يبلغ 78% وأن نسب الرافعة المالية وهي قيمة الودائع إلى إجمالي رأس المال والاحتياطيات حيث تبلغ 298%. وهذا في نظر الباحث يشكل ملائمة وحد أمان للمعلومات المحاسبية إذا ما تم استخدامها بصورة تنبؤية وان كانت تشير إلي ضعف القوة الاستثمارية للمصارف وعدم تشغيل أموال المودعين بطريقة جيدة.

ويشير الجدول السابق إلى أن أكثر المصارف المبحوثة تحقيقا لدرجات الملائمة هو مصرف الشمال حيث تبلغ نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الودائع 18.5% وأن اقل المصارف ملائمة للاستثمار مصرف التنمية الدولي حيث تبلغ تلك النسبة صفر% .

- **التحليل المالي لمدي ملائمة محتوي المعلومات المحاسبية في الوضع المأمول:** وذلك بعد تطبيق متطلبات بازل III ، إذ أن هذه المتطلبات قد إضافة إلى متطلبات بازل السابقة نسبيتين أخريين يتعلقان بعنصر الملائمة وهما :

- **نسبة تغطية السيولة :** وعرفت هذه النسبة بأنها تمثل نسبة الأصول المرتفعة السيولة مقارنة بصافي التدفقات النقدية الصادرة والمتوقعة خلال 30 يوم ويجب ألا تقل عن 100%.
- **نسبة جديدة تتعلق الرافعة المالية:** وتتمثل في الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار منسوبة إلى رأس مال الشريحة الأولي وهي النسبة التي يجب ألا تقل عن 30%.

- **تحليل التمثيل الصادق للبيانات المحاسبية :** يشير إلى مدي مصداقية البيانات المحاسبية ومدي خلوها من استعمال المرونة في الاستحقاقات الاختيارية بغرض التأثير علي أرقام الأرباح بمعني ضمان عدالة القوائم المالية ومصداقيتها ويختار الباحث (معامل ميللور) لقياس مستوي المرونة وإدارة الأرباح في القوائم المالية للكشف عن مدي توافر التمثيل الصادق للبيانات بالمصارف

وبموجب هذا النموذج من المفترض أن يكون الوسط الحسابي لقيمة (EM) التي تشير إلى ممارسات استخدام أي مرونة في الأرقام المحاسبية وعدم صدق التمثيل الفعلي للبيانات تساوي الصفر وكلما ابتعدت تلك القيمة عن الصفر بالسالب، أو بالموجب دل ذلك علي وجود عدم تمثيل صادف للبيانات المحاسبية وتحسب تلك القيمة من خلال المعادلة الآتية "

$EM=(WC/CFO\Delta)^{t-0} - (CFO/WC\Delta)^{t-1}$

حيث أن :

- EM : درجة استخدام مرونة المعايير وإدارة الأرباح
- $WC\Delta$: التغير في صافي رأس المال العامل
- CFO : صافي التدفق النقد من الأنشطة التشغيلية
- t-1 : السنة السابقة ، t-0 السنة الحالية.

ويبين التحليل التالي قياس معامل (ميللور) بشأن المصارف المبحوثة، وهذا ما يعبر عنه بالجدول رقم (6-3) لمدي توافر التمثيل الصادق للبيانات لعينة البحث.

جدول (6-3) تحليل درجة التمثيل الصادق للبيانات المصرفية سنة 2016

القيمة بالألف دينار

مؤشر ميللور - التمثيل الصادق للبيانات

اسم المصرف	السنوات	رأس المال العامل	التغير في رأس المال العامل	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	Miller Rate
مصرف بغداد	2015	447001520			
	2016	214978097	-232023423	-250900641	0.925
آشور الدولي	2015	257845377			
	2016	254809939	-3035438	-7668572	0.396
الأهلي	2015	226865111			
	2016	215427768	-11437343	68501180	-0.167
الشمال	2015	254710733			
	2016	245885029	-8825704	-153020367	0.058
التنمية الدولي	2015	221808747		-127733516	
	2016	212519638	-9289109	-127733516	0.073

يبين الجدول السابق أن أقرب المصارف المبحوثة إلى التمثيل الصادق للبيانات المحاسبية هو مصرف الشمال للتمويل والاستثمار حيث معامل ميللور 0.058 ، وأن ابعد المصارف إلى التمثيل الصادق للبيانات مصرف بغداد حيث نسبة ميللور 0.925 تقترب إلى الواحد الصحيح تشير إلى حد ما ملموس من إدارة الأرباح من خلال الأرقام المحاسبية المنشورة لهذا المصرف .

ج- تحليل القابلية للتحقق للبيانات المحاسبية : تشمل القابلية للتحقق أن تكون المعلومات المفصح عنها خالية من التحيز ووجود مستوي معين من الدقة الحسابية عند القيام بالتقديرات والافتراضات المحاسبية بالتقارير

المالية ويشير التحليل التالي إلى الوضع الحالي والوضع المأمول قبل وبعد تطبيق متطلبات لجنة (بازل III) للرقابة علي المصارف العراقي.

- **التحليل المالي لمدي القابلية للتحقق في الوضع الحالي:** وذلك قبل تطبيق متطلبات بازل III ، ويمثل الجدول التالي (7-3) تفريغ مضمون القوائم المالية بشأن قابلية بعض البيانات للتحقق

جدول (7-3) تحليل درجة القابلية للتحقق للبيانات المصرفية سنة 2016

اسم المصرف		مجموع مصروفات العمليات المصرفية / إجمالي الودائع	مجموع مصروفات العمليات المصرفية / الإيرادات	إجمالي القروض إلى حقوق الملكية والأرباح المحتجزة			
مصرف بغداد	نسبة تكلفة النشاط	0.03	0.27	0.60			
آشور الدولي		0.05	0.13	0.21			
الأهلي		0.05	0.18	0.40			
الشمال		0.02	0.12	0.08			
التنمية الدولي		0.04	0.27	1.04			
		إجمالي الإرباح المحققة / رأس المال المدفوع	الأرباح الصافية بعد التوزيع / رأس المال المدفوع	إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول	العائد على الأصول (صافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول)	صافي الربح إلى إجمالي الأصول	معدل العائد على القروض
مصرف بغداد	نسب الربح	0.11	0.08	0.06	0.02	0.02	0.53
آشور الدولي		0.06	0.06	0.09	0.04	0.04	3.38
الأهلي		0.11	0.09	0.08	0.05	0.04	0.35
الشمال		-0.08	-0.08	0.06	-0.04	-0.04	0.12
التنمية الدولي		0.08	0.07	0.06	0.03	0.03	0.15

من خلال الجدول السابق يتبين أن أهم النسب المالي التي تشير إلى عدم التحيز والي تكوين الحقائق عن المعلومات المحاسبية نسبة نسب تكلفة النشاط ونسب الربحية من خلال ما تعبر عنه من معاملات يشير إليها الجدول المذكور حيث يتبين الآتي:

- أن مصرف الشمال لاستثمار يحقق أقل نسب لتكلفة النشاط بين جميع المصارف المبحوثة حيث تشير نسبة مصروفات العمليات المصرفية إلى إجمالي الودائع إلى نسبة 4% ، ونسبة مجموع المصروفات إلى الإيرادات

تشير إلى نسبة 12% ونسبة إجمالي القروض التي حصل عليها المصرف إلى حقوق الملكية والأرباح المحتجزة بنسبة 8%

- يحقق مصرف بغداد أعلي نسب لمجموع المصروفات إلى الإيرادات حيث تبلغ 27% وهي تعكس هدر كبير في نفقات التشغيل بالمقارنة بالمصارف الأخرى بينما يشير ذات المصرف إلى أعلي نسبة اقتراض مقارنة بحقوق الملكية تبلغ 60% تعكس وضع شديد الخطورة يشير إلى ارتفاع تكاليف التشغيل لا يدانيه خطورة إلا مصرف التنمية الدولي التي تمثل نسبة الاقتراض فيه ما بعادل حقوق الملكية ويزيد عليها.

- وبشأن نسب الربح التي تعكس صحة أعمال الإدارة وفاعليتها يشير نسبة الأرباح المحققة إلى رأس المال المدفوع في مصرف بغداد والمصرف الأهلي العراقي إلى 11% في حين يتفوق المصرف الأهلي في نسبة الأرباح الصافية بعد التوزيع منسوبة إلى رأس المال حيث تبلغ 9%.

- يحقق مصروف أشور الدولي أعلي نسب ربحية تتعلق بإجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول حيث تبلغ 9% تزيد عن كل المصارف المبحوثة، بينما يزيد المصرف الأهلي في تحقيق عائد علي الأصول قبل الضريبة حيث يبلغ العائد 5% من إجمالي تلك الأصول، وهو ما يجعل المصرف الأهلي يحقق نسبة متقدمة من صافي الربح إلى إجمالي الأصول تبلغ 4% وهي أعلي النسب بين البنوك المبحوثة.

- يشير التحليل السابق إلى تحقيق مصرف أشور الدولي أكبر معدل عائد علي القروض حيث تمثل 338% وهي معدلات عالية بالمقارنة بسائر المصارف المبحوثة.

- **التحليل المالي لمدي القابلية للتحقق في الوضع المأمول:** وذلك بعد تطبيق متطلبات بازل III ، حيث يضيف متطلبات لجنة (بازل III) متطلبات جديدة تشمل نسبة صافي التمويل المستقر وتمثل نسبة مصادر التمويل لدي البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه الأصول ويجب أن لا تقل عن نسبة 100%.

د- تحليل القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية: حيث تشير هذه الخاصية إلى جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها فلابد أن تعكس تمكين المستخدمين من تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الإحداث والمعلومات التي تحتويها، ويشير التحليل التالي إلى الوضع الحالي والوضع المأمول قبل وبعد تطبيق متطلبات لجنة (بازل III) للرقابة علي المصارف وفقاً لما يلي:

- **التحليل المالي لمدي القابلية للمقارنة في الوضع الحالي** وذلك قبل تطبيق متطلبات بازل III ، ويمثل الجدول التالي (8-3) تفريغ مضمون القوائم المالية بشأن قابلية بعض البيانات للتحقق

جدول (8-3) تحليل درجة القابلية للمقارنة للمعلومات المصرفية سنة 2016

اسم المصرف	نسبة كفاية رأس المال	الأمان المصرفي (حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول)	رأس المال إلى الودائع	رأس المال إلى إجمالي الأصول	هامش الربح الصافي	العائد على حقوق الملكية
مصرف بغداد		0.24	0.32	0.21	1.02	0.07
آشور الدولي		0.67	2.64	0.67	3.13	0.06
الأهلي		0.50	1.54	0.43	2.95	0.08
الشمال		0.51	1.75	0.50	-0.88	-0.07
التنمية الدولي		0.42	0.80	0.38	1.48	0.06

يشير الجدول السابق إلى نسب كفاية رأس المال المختلفة للمصارف المبحوثة ، حيث يسجل مصرف أشور الدولي أعلي نسبة للأمان المصرفي وهي التي تتمثل في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول حيث تبلغ 67% وتسجل نسب رأس المال إلى الودائع في ذات المصرف أعلي نسب حيث تبلغ 264% وكذلك سائر نسب كفاية رأس المال ، حيث يسجل هذا المصرف نسبة مرتفعة من رأس المال إلى الأصول 67% ويحقق بالتالي هامش ربح 3.13%.

ويبين الجدول السابق الخسائر التي يحققها مصرف الشمال للاستثمار حيث تبلغ 0.88% بالرغم من أن نسبة رأس المال إلى الأصول مرتفعة حيث تبلغ (0.50) ويحقق مصرف بغداد أقل نسبة رأس مال إلى الودائع تبلغ (0.32) بينما هامش الربح 1.02%.

- **التحليل المالي لمدي القابلية للمقارنة في الوضع المأمول:** وذلك قبل تطبيق متطلبات بازل III ، ويتمثل في تعديل حدود نسب كفاية رأس المال من خلال ما يلي:
- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر (RWA) إلى الشريحة الأولي للأسهم من 2% إلى 4.5% وهي تتمثل بزيادة بنسبة 225%
- إضافة رأس مال لغرض التحوط الي نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% .
- رفع نسبة رأس المال الإضافي المعاكس لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من صفر% إلى 2.5%

ثامناً: نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرض البحث: حيث يتناول الباحث ذلك من خلال استخدام مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS-24 من خلال التحليلات الإحصائية الآتية:

- **اختبار خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي في الوضع الحالي:** يستخدم الباحث اختبار شابيرو – ويلك وذلك لبيان مدي اعتدالية البيانات المتعلقة بخصائص المعلومات المحاسبية في الوضع الحالي وهذا ما يتبين من خلال جدول رقم (9-3)

جدول (9-3) اختبار اعتدالية جودة الإفصاح للمصارف في الوضع الحالي

Tests of Normality			
Shapiro-Wilk			
Statistic	df	.Sig	
972.	5	888.	الملائمة في الوضع الحالي
991.	5	982.	القابلية للتحقق في الوضع الحالي
882.	5	319.	القابلية للمقارنة في الوضع الحالي
907.	5	449.	Miller Rate

من خلال الجدول السابق يتبين أن قيمة شابيرو - ويلك أقل من القيمة الجدولية عند مستوي معنوية أكبر من مستوي 0.05 وهو ما يشير إلى وقوع كافة البيانات المبحوثة من المصارف أسفل المنحني الطبيعي مما يشير إلى اعتدا ليتها وقابلتيها للتحليل من هذا الاتجاه.

- **اختبار خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي في الوضع المأمول:** يستخدم الباحث اختبار شابيرو – ويلك وذلك لبيان مدي اعتدالية البيانات المتعلقة بخصائص المعلومات المحاسبية في الوضع بعد تطبيق متطلبات (لجنة بازل III) وهذا ما يتبين من خلال جدول رقم (10-3).

جدول (10-3) اختبار اعتدالية جودة الإفصاح للمصارف في الوضع المأمول

Tests of Normality			
Shapiro-Wilk			
Statistic	Df	.Sig	
887.	5	344.	الملائمة في الوضع المأمول
937.	5	648.	القابلية للمقارنة في الوضع المأمول
971.	5	882.	القابلية للتحقق في الوضع المأمول
907.	5	449.	Miller Rate

من خلال الجدول السابق يتبين أن قيمةشابيرو -ويلك أقل من القيمة الجدولية عند مستوي معنوية أكبر من مستوي 0.05 وهو ما يشير إلى وقوع كافة البياناتالمبحوثةمن المصارف أسفل المنحني الطبيعي مما يشير إلى قابلتيها للتحليل من هذا الاتجاه.

- **إجراء الاختبارات القبلية والبعدية:** حيث يستخدم الباحث تحليل ((Paired SamplesStatistics في الوضع الحالي والوضع المأمول بعد الأخذ بمتطلبات لجنة بازل للرقابة علي المصارف(B.III)، وذلك لكل عنصر من عناصر جودة الإفصاح للتقارير المالية للمصارف العراقية وفقاً لما يلي :

- **اختبار القبلي والبعدي بالنسبة لمؤشرات ملائمة المعلومات المحاسبية :** حيث يعبر الجدول التالي رقم (3-11) عن الفرق بين متوسط مؤشرات الملائمة في الوضع الحالي والوضع بعد تطبيق متطلبات بازل (III)

جدول (3-11) متوسط الفروق بين الوضع الحالي والوضع المأمول وفقا لمتطلبات بازل (III) بالنسبة لمؤشرات الملائمة

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	نسب السيولة) الملائمة (الوضع الحالي	6590.	5	28695.	12833.
	نسبة السيولة في الوضع المأمول	7727.	5	19130.	08555.
Pair 2	نسب التشغيل) الملائمة (الوضع الحالي	[a]4553.	5	36878.	16492.
	نسب التشغيل في الوضع المأمول	[a]4553.	5	36878.	16492.
Pair 3	إجمالي الودائع /) رأس المال + الاحتياطيات (	1.1480	5	1.07318	47994.
	الرافعة المالية في الوضع المأمول	5890.	5	53659.	23997.

يشير الجدول السابق إلىالفرق بينمتوسطات تفريغ محتوي التقارير المصرفية بالنسبة لعنصر ملائمة المعلومات بين الوضع الحالي والوضع المأمول وفقاً لمتطلبات لجنة بازل (III)حيث يظهر فروق في المتوسط بين الوضع الحالي والوضع المأمول بالنسبة لمؤشرات السيولة وتظهر فروق أخري لمؤشرات الرافعة المالية بينما لا تظهر أي فرق إحصائية بالنسبة لمؤشرات نسب التشغيل والجدول التالي (3-12) يعبر عن اتجاه معنوية هذه الفروق/

جدول (3-12) درجة تحسين جودة التقارير بمتطلبات بازل (III) بالنسبة لعنصر الملائمة

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	df	(Sig. (2-tailed
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Confidence %95 Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	نسب السيولة (الملائمة) الوضع الحالي - نسبة السيولة في الوضع المأمول	-11367.-	09565.	04278.	-23243.-	00510.	-2.657-	4	057.
Pair 3	إجمالي الودائع / (رأس المال + الاحتياطيات) - الرافعة المالية في الوضع المأمول	55900.	53659.	23997.	-10727.-	1.22527	2.329	4	080.

يشير الجدول السابق إلى قيمة) ت (المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوي معنوية أكبر من مستوي 0.05والذي يشير إلى قبول الفرض القائل بأن بوجود اتفاق بين الوضع الحالي والوضع المأمول بعد تطبيق متطلبات لجنة) بازل III بمعني أن الوضع الحالي لن يغير كثيراً في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وان كان هناك تغيير يذكر بدلالة مستوى شدة مستوي الاتفاق فلكما اقترب مستوي المعنوية من مستوي 0.05 ، قل مستوي الاتفاق بين الوضع الحالي والوضع المأمول بمعني أن مؤشر السيولة أفضل في التعبير عن دلالة ملائمة المعلومات المحاسبية لجودة الإفصاح من مؤشر الرافعة المالية اذ أن مستوي المعنوية لمؤشر السيولة) (0.057وللرافعة المالية (0.08)

- **اختبار القبلي والبعدي بالنسبة لمؤشرات القابلية للتحقق :** حيث يعبر الجدول التالي رقم (13-3) عن الفرق بين متوسط مؤشرات القابلية للتحقق في الوضع الحالي والوضع بعد تطبيق متطلبات بازل (III)

جدول (13-3)
متوسط الفروق بين الوضع الحالي
والوضع المأمول وفقا لمتطلبات بازل (III)
بالنسبة لمؤشرات القابلية للتحقق

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	%95Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	نسب تكلفة النشاط (القابلية للتحقق) الوضع الحالي - نسب تكلفة النشاط في الوضع المأمول	-.19183-	.03712	.01660	-.23793-	-.14574-	-11.554-	4	.000
Pair 2	رأس المال إلى الودائع - نسب الربحية في الوضع المأمول	2.98433	1.86414	.83367	.66970	5.29897	3.580	4	.023

يشير الجدول السابق إلى قيمة) ت (المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوي معنوية أقل من مستوي 0.05 والذي يشير إلى قبول الفرض القائل بوجود اختلاف بين مستوي الجودة للإفصاح في القوائم المالية للمصارف العراقية قبل وبعد تطبيق متطلبات لجنة بازل (III) ويقاس شدة هذا الاختلاف بدرجة انخفاض مستوي المعنوية

لمؤشرات القابلية للتحقق حيث أن نسبت كلفة النشاط تقل عن مستوي 0.05 بدرجة كبيرة تقترب من الصفر ، يدل علي وجود تحسين في درجة الجودة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للمصار فالمبحوثة ،وبالنسبة لمؤشر الربحية يشير إلى درجة تحسين أقل من نسب تكلفة النشاط تصل إلى مستوي معنوية (0.023) بشأن جودة التقارير المالية عند تطبيق اشتراطات) بازل (IIIفي المصارف العراقية.

- **اختبار القبلي والبعدي بالنسبة لمؤشرات القابلية للمقارنة :** حيث يعبر الجدول التالي رقم (14-3) عن الفرق بين متوسط مؤشرات القابلية للمقارنة في الوضع الحالي والوضع بعد تطبيق متطلبات بازل (III).

جدول (14-3)
متوسط الفروق بين الوضع الحالي
والوضع المأمول وفقا لمتطلبات بازل (III)
بالنسبة لمؤشرات القابلية للمقارنة

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	(Sig. (2-tailed
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Confidence %95 Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	الأمان المصرفي (حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) - الأمان المصرفي (حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول)	58200.-	20290.	09074.	83394.-	33006.-	-6.414-	4	003.
Pair 2	رأس المال إلى الودائع - رأس المال إلى الودائع	1.76000-	1.11906	50046.	3.14950-	37050.-	-3.517-	4	025.
Pair 3	رأس المال إلى إجمالي الأصول - رأس المال إلى إجمالي الأصول	54600.-	20756.	09282.	80372.-	28828.-	-5.882-	4	004.

يشير الجدول السابق إلى قيمة (ت) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوي معنوية أقل من مستوي 0.05 والذي يشير إلى قبول الفرض القائل بوجود اختلاف بين مستوي الجودة للإفصاح في القوائم المالية للمصارف العراقية قبل وبعد تطبيق متطلبات لجنة بازل (III) ويقاس شدة هذا الاختلاف بدرجة انخفاض مستوي المعنوية لمؤشرات القابلية للمقارنة حيث أن نسب الأمان المصرفي الذي يمثل حقوق الملكية منسوبا إلي إجمالي الأصول تقل عن مستوي 0.05 بدرجة كبيرة تقترب من الصفر، تشير إلي وجود تحسين في درجة جودة التقارير المالية بعد تطبيق معايير بازل(III) ، وبالنسبة لمؤشر رأس المال إلي الودائع يشير إلى درجة تحسين اقل من نسب الأمان المصرفي عند مستوي معنوية 0.025 بشأن جودة التقارير المالية عند تطبيق اشتراطات (بازلIII) في المصارف العراقية ، وبالنسبة لمؤشر رأس المال إلى إجمالي الأصول تنخفض نسبة القابلة للمقارنة

عن 0.05 بدرجة تقترب من الصفر مما يدل علي وجود تحسين ملموس في درجة جودة المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة في للتقارير المالية في المصارف العراقية .

ومن خلال ما سبق يتم رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض البديل الذي ينص علي أنه " يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لمتطلبات الإفصاح لمعايير بازل III في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف العراقية." مع التحفظ علي عدم معنوية العناصر الداخلية لجودة المعلومات المحاسبية مثل السيولة والرافعة المالية في مؤشرات ملائمة المعلومات المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح في التقارير المصرفية عند تطبيق معايير بازل (III)

استنتاجات البحث:

- يشكل حجم الاحتفاظ بالنقدية في جميع المصارف زيادة تتخطي حجم الودائع ذاتها مما يشير إلى ضعف الموارد الاستثمارية للبنك فيما يؤثر علي الأداء التشغيلي مما يشكل وجود ملائمة وحد أمان للمعلومات المحاسبية إذا ما تم استخدامها بصورة تنبؤية وان كانت تشير إلي ضعف القوة الاستثمارية للمصارف وعدم تشغيل أموال المودعين بطريقة جيدة.
- أن أقرب المصارف المبحوثة إلى التمثيل الصادق للبيانات المحاسبية هو مصرف الشمال للتمويل والاستثمار حيث معامل ميللور 0.058 ، وأن ابعد المصارف إلى التمثيل الصادق للبيانات مصرف بغداد حيث نسبة ميللور 0.925 تقترب إلى الواحد الصحيح تشير إلى حد ما ملموس من إدارة الأرباح وبالتالي زيادة حد المخاطر من خلال الأرقام المحاسبية المنشورة لهذا المصرف.
- أن أهم النسب المالي التي تشير إلى عدم التحيز والي تكوين الحقائق عن المعلومات المحاسبية نسبة نسب تكلفة النشاط ونسب الربحية من خلال ما تعبر عنه من معاملات المصارف المبحوثة.
- يحقق مصروف أشور الدولي أعلي نسب ربحية تتعلق بإجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول حيث تبلغ 9% تزيد عن كل المصارف المبحوثة، بينما يزيد المصرف الأهلي في تحقيق عائد علي الأصول قبل الضريبة حيث يبلغ العائد 5% من إجمالي تلك الأصول، وهو ما يجعل المصرف الأهلي يحقق نسبة متقدمة من صافي الربح إلى إجمالي الأصول تبلغ 4% وهي أعلي النسب بين البنوك المبحوثة.
- أن نسب كفاية رأس المال تختلف بين المصارف المبحوثة ، حيث يسجل مصرف أشور الدولي أعلي نسبة للأمان المصرفي وهي التي تتمثل في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول حيث تبلغ 67% وتسجل نسب

رأس المال إلى الودائع في ذات المصرف أعلي نسب حيث تبلغ 264% وكذلك سائر نسب كفاية رأس المال ، حيث يسجل هذا المصرف نسبة مرتفعة من رأس المال إلى الأصول 67% ويحقق بالتالي هامش ربح 3.13%.

- الفرق بين متوسطات تفريغ محتوي التقارير المصرفية المبحوثة بالنسبة لعنصر ملائمة المعلومات بين الوضع الحالي والوضع المأمول وفقاً لمتطلبات لجنة بازل(III) حيث يظهر فروق في المتوسط بين الوضع الحالي والوضع المأمول بالنسبة لمؤشرات السيولة وتظهر فروق أخري لمؤشرات الرافعة المالية بينما لا تظهر أي فرق إحصائية بالنسبة لمؤشرات نسب التشغيل
- يتقرر قبول الفرض القائل بأن بوجود اتفاق بين الوضع الحالي والوضع المأمول بعد تطبيق متطلبات لجنة (بازل III) بمعني أن الوضع الحالي لن يغير كثيراً في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية .
- يتقرر قبول الفرض القائل بوجود اختلاف بين مستوي الجودة للإفصاح في القوائم المالية للمصارف العراقية قبل وبعد تطبيق متطلبات لجنة بازل (III) ويقاس شدة هذا الاختلاف بدرجة انخفاض مستوي المعنوية لمؤشرات القابلية للتحقق حيث أن نسب تكلفة النشاط تقل عن مستوي 0.05 بدرجة كبيرة تقترب من الصفر ، يدل علي وجود تحسين في درجة الجودة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للمصارف المبحوثة ، وبالنسبة لمؤشر الربحية يشير إلى درجة تحسين أقل من نسب تكلفة النشاط تصل إلى مستوي معنوية (0.023) بشأن جودة التقارير المالية عند تطبيق اشتراطات (بازلIII) في المصارف العراقية .
- يتقرر قبول الفرض القائل بوجود اختلاف بين مستوي الجودة للإفصاح في القوائم المالية للمصارف العراقية قبل وبعد تطبيق متطلبات لجنة بازل (III) ويقاس شدة هذا الاختلاف بدرجة انخفاض مستوي المعنوية لمؤشرات القابلية للمقارنة حيث أن نسب الأمان المصرفي الذي يمثل حقوق الملكية منسوبا إلي إجمالي الأصول تقل عن مستوي 0.05 بدرجة كبيرة تقترب من الصفر، تشير إلي وجود تحسين في درجة جودة التقارير المالية بعد تطبيق معايير بازل(III).
- يتقرر رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض البديل الذي ينص علي أنه " يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لمتطلبات الإفصاح لمعايير بازل III في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف العراقية." مع التحفظ علي عدم معنوية العناصر الداخلية لجودة المعلومات المحاسبية مثل السيولة والرافعة المالية في مؤشرات ملائمة المعلومات المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح في التقارير المصرفية عند تطبيق معايير بازل (III).

مصادر البحث:

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1. طهير اميرة (2017) " ***إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفقا لمعايير بازل***" رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة العربي بن مهيدي.
2. رومان خديجة,طالب نريمان (2014) " إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل 3دراسة حالة (ولاية سعيدة)" رسالة ماجستير, قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،الجزائر.
3. هيفاء غانية (2015) " ***إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و 3*** " رسالة ماجستير, قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.
4. حمدي محمد حدمي مصبح (2018) "***واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفقايات بازل وتطوراتها***" رسالة ماجستير, الجامعة الاسلامية بغزة.
5. وفاء محمد عبد الصمد (2008) ،" ***القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II بين النظرية والتطبيق*** " ***مجلة الفكر المحاسبي*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني، ص 190.

ثانيا: المصادر باللغة الأجنبية:

1. Basel Committee on Banking Supervision, (2004), ***Implementation of Basel II****: Practical Considerations*,on line: www.bis.org/ publ/bcbs 109.htm.
2. Belén Ruiz, Juan A. García, Antonio J. Revilla, (2016) "Antecedents and consequences of bank reputation: a comparison of the United Kingdom and Spain", ***International Marketing Review***, Vol. 33 Issue: 6, pp.781-805.
3. Georgios L Vousinas, (2015) "Supervision of financial institutions: The transition from Basel I to Basel III. A critical assessment of the newly established regulatory framework ", ***Journal of Financial Regulation and Compliance***, Vol. 23 Issue: 4, pp. 3883-402.
4. Guoxiang Song (2014).. "The Pro-Cyclical Impact of Basel III Regulatory Capital on Bank Capital Risk" ***In Risk Management Post Financial Crisis***: A Period of Monetary Easing. Published online: 07 Oct; 59-81
5. Rasheed Saleuddin, (2014) "Reputation risk management in financial firms: protecting (some) small investors", ***Journal of Financial Regulation and Compliance***, Vol. 22 Issue: 4, pp.286-299.
6. Omar Masood John Fry, (2012),"Risk management and Basel-Accord-implementation in Pakistan", ***Journal of Financial Regulation and Compliance***, Vol. 20 Iss 3 pp. 293- 306.
7. Simplice A. Asongu, (2013),"Post-crisis bank liquidity risk management disclosure", ***Qualitative Research in Financial Markets***, Vol. 5 Iss 1 pp. 65 – 84.
8. Yaismir Adriana Rivera-Arrubla, Ana Zorio-Grima, María A. García-Benau, (2017) "***Integrated reports: disclosure level and explanatory factors***", Social Responsibility Journal, Vol. 13 Issue: 1, pp.155-176.
9. Zaichao&Juan Carlos, 2015" Bank Testing Expected Shortfall: ***Accounting for Tail Rusk***" pp.1-42, ssrn.com
10. https://www.bis.org/bcbs/publ/d339.pdf